

بما قد ذكرنا من الكلام في اعطاء المؤلفه فقد ذكرنا  
 جمله شافية في الاعتراض في المفاصلة بالاعطاء وحقرا لان  
 نذكر ما لا باس بذكره وان قل الكلام ها هنا لما قرنا  
 في هذا المعنى **قالوا** ان الاما يعطى المؤلفه اموالا جليله  
 ورجا كانت خا حاد المساكين اليها عظمه فما وجه ذلك  
 قلنا اعترا صلما ان يكون في اصل عطا المؤلفه او في صفة  
 من الكثرة والقله مع التسليم منكم لجواز الاصل ان قلنا  
 بالا و قد دليل على جواز اعطاء المؤلفه الكتاب والسنة  
 وعلا لا يبر اما الكتاب فقوله تعالى اما الصدقات للمفقرا  
 وللساكين وللعاملين عليها والمؤلفه قلوبهم والمؤلفه  
 الما يكون اول الدنيا اذ يبعثون المحققين الا يعطوا ما  
 يعطون منه ولا يستغنى الا ما م عنهم اما انصا ولا يسم  
 او تحذرا لهم عن معا وترا لا عبدا قيتا لهم بما يعطهم  
 من الطعام واما السنة فهو ما كان الرسول صلى الله  
 واله يعطى المؤلفه من قوش وغيرهم وقد قد منا ذلك  
 فقد كان عليه السلام يعطى الواحد من المؤلفه اربعه  
 ما فتره يعطى الواحد من المسلمين الشاه والبعير وقد اشترنا

الى طرف من ذلك حين ذكرنا جواز المفاصلة في العطا  
 والغرض الاختصار وكلمه سبحانه الكثران واما عمل  
 لا يميز فهو مع وف من سيرهم ولونذ كرا ليسير منه  
 في هذا الباب لصاق به المكان ولا طائل غرض في ابراه  
 كلامات الائمة والا لهم فهي موجوده بحمد الله تعالى  
 ومن ايراد الاطلاع عليها والار توامن سلسا لها فاعلم  
 لمصنفات لعقبة النبوية وسيرهم وعلومهم ومصنفا  
 اتاعهم وغيرهم من علماء الكلام ادا كان اعتراضكم  
 في جواز اعطاء المؤلفه وهذا بعيد اعني الاعتراض باصل  
 عطا المؤلفه فهو كما ورد به محكم القرآن والسنة وعليه  
 عمل الائمة وان كان الاعتراض في كثرة العطا  
 فلا معزله واذ ثبت جواز القليل فالعطا الكثير  
 اما ان يسمى ناقرا ولا يسمى بذلك ان كان الاو  
 فهو ما قصداه وار دناه وهذا هو لمعلوم من  
 العطا الكثير انه عين الثالث وهو مع عطا الرسول  
 عليه السلام للواحد من المؤلفه اربعه ما فتره  
 هذا العطا على ما يسمى كثيرا فقد قال علماء الفقه في قول